الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.60

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
29 December 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد ويناوير ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إختتام أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-71282 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(ب) **التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان (تابع) (A/C.3/57/L.34/Rev.1، A/57/443)**

مشروع القرار A/C.3/57/L.34/Rev.1: مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

١ - **الرئيس:** أوضح أن الوثيقة A/C.3/57/L.34/Rev.1 لم تُعدّ بعد.

وأوقفت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

واستؤنفت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

٢ - **السيد دي باروس** (أمين اللجنة): في سياق تطبيق المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تلا البيان التالي:

"(أ) في الفقرة الفرعية ١٩ (أ) من مشروع القرار A/C.3/57/L.34، توصي الجمعية العامة بأن يعقد الفريق العامل الحكومي الدولي، المنشأ في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عملا بالفقرة ٧ من قرار لجنة حقوق الإنسان، دورته الافتتاحية قبل موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة، وأن يعقد بعد ذلك جلسات سنوية فيما بين الدورات تهدف إلى إنجاز ولايته؛

(ب) ومن الجدير بالذكر أن لجنة حقوق الإنسان قد سبق إبلاغها بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على إنشاء فريق عامل حكومي دولي وعقد الدورة الافتتاحية لهذا الفريق قبل موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة. ونص البيان الشفوي الذي أُدلي به أمام اللجنة وارد في الوثيقة E/2002/L.24، التي قُدّمت أيضا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٢. حيث ورد فيها: (أ) إن خدمات المؤتمرات الضرورية يمكن توفيرها بشرط قيام الفريق العامل الحكومي الدولي بعقد اجتماعاته في الفترة من ٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ (ب) إن مفوضية حقوق الإنسان قد أكدت أن الفريق العامل سوف يجتمع في المواعيد المحددة؛ (ج) إنه لن تكون هناك حاجة إلى أي اعتماد إضافي إذا ما عقد الفريق العامل الحكومي الدولي دورته الافتتاحية في الفترة من ٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

(ج) والمطالبة المتعلقة بعقد اجتماعات فيما بين الدورات تمثل ظاهرة جديدة. وعقب دراسة جدول المؤتمرات والاجتماعات المعتمد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تقرر أن خدمات المؤتمرات اللازمة يمكن كفالتها في حالة قيام الفريق العامل فيما بين الدورات بعقد اجتماعاته في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد أكدت المفوضية أنه قد تقر أن تنعقد الاجتماعات فيما بين الدورات، التي تتعلق بالفريق العامل الحكومي الدولي، في المواعيد المحددة. وفي إطار هذه الظروف، لن تكون هناك حاجة إلى أي

اعتمادات إضافية من أجل عقد الاجتماعات قيد النظر.''.

٣ - **الرئيس:** أعلن أن الوثيقة A/C.3/57/L.34/Rev.1، التي وزعت لتوها على الوفود، سوف تصدر باللغات الرسمية الأخرى بعد اعتمادها.

٤ - **السيدة كيسلينغر** (فنزويلا): تحدثت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، فقالت إنه ينبغي أن تضاف الأداة "The" قبل كلمتي "fight" و"comprehensive"؛ ومن ثم، فإن عنوان مشروع القرار باللغة الإنكليزية سيصحب كما يلي: ''The fight against racism, racial Discrimination, xenophobia and related intolerance and the comprehensive implementation of and follow-up to the Durban Declaration and Programme of Action'' ومن الجدير بالشكر، تلك الوفود التي شاركت في المفاوضات التي سبقت وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار، وخاصة الجهود المبذولة على يد الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى مشروع يحظى بالقبول لدى جميع الوفود. ومجموعة الـ٧٧ والصين ترحبان بالنتائج المتحققة، وتأملان في أن يتم في المستقبل وضع مشاريع القرارات المتعلقة بالعنصرية في إطار نفس هذه الروح التعاونية، كما أنهما تطمحان في اعتماد النص قيد النظر بتوافق الآراء.

٥ - **الرئيس:** أعلن أنه قد طُلِب إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع القرار بالصيغة التي نُقح بها.

٦ - **السيد جاكوب** (إسرائيل): أكد أن إسرائيل تؤيد كل التأييد أعمال المجتمع الدولي التي ترمي إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب، وأنها ستواصل العمل في هذا السبيل مهما كان القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المعروض على اللجنة. وأضاف أن بلده لا يستطيع، من منطلق معارضته للعنصرية على نحوٍ محدد، أن يؤيد نتائج مؤتمر ديربان، الذي لم يعبأ بالقيم التي كان من الواجب عليه أن يدافع عنها ولا بالأهداف التي سبق له أن حددها. والوفد الإسرائيلي لا يسعه بالتالي أن ينضم إلى توافق الآراء، وهو سيصوت ضد مشروع القرار.

٧ - وعلاوة على ذلك، فإنه في حالة القيام بالتصويت على مشروع القرار فقرةً فقرة، فإن الوفد الإسرائيلي لن ينضم إلى أي توافق في الآراء يتعلق بأية فقرة ترمي إلى جعل أعمال المجتمع الدولي لمكافحة العنصرية مستندة إلى نتائج قرارٍ يمثل رجعة إلى الوراء. ومؤتمر ديربان يشكل إهانة، لا بالنسبة لإسرائيل والشعب اليهودي وحدهما، بل بالنسبة لكل من يتمسك بالأهداف الحقيقية لمكافحة العنصرية على الصعيد الدولي. وحيث أن بعض الوفود والمنظمات غير الحكومية قد حولت مؤتمر ديربان عن هدفه الحقيقي بقصد عزل ومهاجمة دولة إسرائيل، فإن الوفدين الإسرائيلي والأمريكي مضطران إلى الانسحاب.

٨ - وفي النهاية، فإن الوفد الإسرائيلي يعرب عن أسفه لأن بعض الوفود قد حاولت، حتى آخر لحظة، أن تزيل أية إشارة تتعلق بمعاداة السامية من النص النهائي لمشروع القرار، في حين أنه يُلاحظ، في العالم أجمع، أن ثمة تزايداً في الهجمات الموجهة إلى اليهود والمؤسسات اليهودية. ومما يسيء إلى هذا الوفد أيضا أن بعض الوفود قد قامت، أثناء المفاوضات التي سبقت وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار، باستعمال إدراج الإشارة إلى معاداة السامية كما لو كانت عملة من العملات المتبادلة.

٩ - **السيدة ندهلوفر** (جنوب أفريقيا): شدّدت على أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان، وطالبت الدول بأن تلتزم بتطبيق مبادئها على الصعيد الوطني، في ظل التعاون مع العناصر الفاعلة غير الحكومية. وتوجهت بالشكر إلى مجموعة الـ٧٧ والصين اللتين اضطلعتا بالتفاوض بشأن

هذا المشروع الذي يتسم بالصعوبة، ولكنها أعربت عن استيائها، بالإضافة إلى ذلك، لأن بعض الوفود قد استخدمت أحداثا بسيطة كانت قد وقعت على هامش محفل المنظمات غير الحكومية من أجل إثارة الشكوك حول المؤتمر بكامله، في حين أن الوثيقة الختامية للمحفل كانت موضع رفض من جانب لجنة حقوق الإنسان، كما أنها لم تُنشر على الإطلاق بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

١٠ - **السيد فوكس** (الولايات المتحدة الأمريكية): علل صوته قبل الإدلاء بالأصوات، فأكد من جديد أن حكومته مصممة على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن جزءاً من هذه المكافحة يجري الاضطلاع به ضد معاداة السامية. ومن الواجب على أي مجتمع متحضر أن يتجنب هذه الظاهرة، وأن يبتعد عن كل أديولوجية ترمي إلى تحقير مجموعة من الأشخاص وتهدف إلى بث الكراهية والاستبعاد والعنف. وإذا كان من حسن الحظ أن مشروع القرار يذكر معاداة السامية، فإن الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل لأن النص لم يشر، على نحو خاص، إلى معاداة السامية بوصفها شكلا معاصراً من أشكال العنصرية، وأنها جديرة بأن تندرج ضمن ولاية المقرر الخاص المعني بهذه المسألة، والذي من شأنه أن يهتم بالأحداث التي تتصل بمعاداة السامية حتى يضطلع بولايته على النحو الواجب.

١١ - وأشار إلى أن الولايات المتحدة قد انسحبت من المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عُقد في ديربان، ثم شدد على أن بلده لم يؤيد بالتالي الاتفاق الرامي إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأبرز أن الهدف الأصلي للمؤتمر لم يكن موضع مراعاة، فالمشاركون فيه قد ركّزوا، بطريقة غير لائقة وغير مقبولة، على حالة وطنية بعينها. والوفد الأمريكي يذكر أيضا بأن هذا المؤتمر قد اكتنفته، في شوارع ديربان، أسوأ مظاهرات الكراهية والتعصب منذ عقود مضت.

١٢ - والولايات المتحدة تسلط الضوء أيضا على أن الجمعية العامة قد قامت، في بعض فقرات هذا القرار، بتأييد أو تأكيد أو اعتماد آليات وولايات كان قد سبق لها أن اعترضت عليها لدى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٥٦، أو قرار لجنة حقوق الإنسان ٥/٢٠٠١. والوفد الأمريكي يحتفظ باعتراضاته على اعتماد هذه الآليات على يد اللجنة الثالثة.

١٣ - والولايات المتحدة تأسف لما تقرر من إدراج القرارات الثلاثة، التي اتخذت في عام ٢٠٠١، وكان اتخاذ اثنين منها بتوافق الآراء، في قرارٍ واحد، وأيضا لعدم مراعاة وجهات نظرها؛ وهي ستصوِّت ضد مشروع القرار.

١٤ - وثمة تأكيد من جديد على أن الولايات المتحدة ستبقى متمسكة بالأهداف الأصلية للمؤتمر، وهي مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولكنها تتخذ موقفاً واضحاً، ففي خضم هذه المكافحة، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بعمل لا يحيد قيد أنملة على الإطلاق عن الأهداف والمقاصد التي سبق له أن حددها لنفسه.

١٥ - **السيدة إسكجار** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الدول أعضاء الاتحاد، التي تصمم بحزم على تطبيق إعلان وبرنامج عمل ديربان، قد اتخذت بالفعل تدابير في هذا السبيل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبرنامج مكافحة التمييز، الذي وُضع في ديربان بفضل الجهود المبذولة من جميع الأطراف، ينبغي تنفيذه بالفعل بنفس روح التوافق، التي اتسم بها الاتحاد

الأوروبي طوال تلك العملية الصعبة التي أدت إلى وضع مشروع القرار المنقح. والاتحاد يأسف لأن هذا النص، الذي يتضمن أكبر توافق في الآراء استطاعت الدول أن تبلغه، لا يمكن اعتماده بتوافق الآراء، وثمة تطلع بإصرار إلى عدم تكرار ذلك في المستقبل. والدول أعضاء الاتحاد سوف تصوت لصالح مشروع القرار بصيغته المنقحة.

١٦ - **السيد لورين** (كندا): أكد من جديد أن وفده لا يوافق إطلاقا على أي إشارة مباشرة أو غير مباشرة إلى الشرق الأوسط في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يوافق على أي نص يمكن أن يُفَسَّر باعتباره تأكيدا لتطبيق نتائج مؤتمر ديربان، ولكنه يعلن أنه على أتم استعداد لتنفيذ مختلف التدابير الواعدة التي وردت في الوثيقتين المذكورتين (الاعتراف بالحالة الخاصة للسكان الأصليين، وزيادة الاهتمام بمفهوم التمييز المتعدّد، ودور التعليم والشباب ووسائط الإعلام وشبكة ''انترنت'' والعولمة).

١٧ - ولفت الانتباه إلى الفقرة ٥٠ من منطوق مشروع القرار، وشدد على أنه كان ينبغي التّذْكير بولاية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكان ينبغي للنص أيضا، بصفة خاصة، أن يذكر بالتحديد أن واجبات المقرر الخاص تتضمن التحقيق في الحوادث المتصلة بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وأي نوع من التمييز يكون موجها بصفة خاصة ضد السود أو العرب والمسلمين، أو إلى كره الأجانب ومقت الزنوج ومعاداة السامية، وما يرتبط بذلك من تعصب. وكندا متمسكة، على نحو مستمر ومنذ وقت طويل، بمكافحة العنصرية، ومع هذا، فإنها ستختار بالتالي أن تمتنع عن التصويت لدى الإدلاء بالأصوات.

١٨ - **السيد شوي** (استراليا): أعرب عن استيائه لأن الجهود المبذولة من قبل الجميع من أجل التوصل إلى نتائج عملية وبناءة في أعقاب مؤتمر ديربان كانت موطن معارضة بمناقشة سياسية مشوبة بالنزاع. واستراليا التي أبدت في ذلك المؤتمر تحفظات كبيرة بشأن هذه النتائج، لا يسعها أن تؤيد مشروع قرار يتضمن نصه تأييداً مطلقاً لنتائج مؤتمر ديربان، فضلا عن الدعوة لتطبيقها بكاملها. والوفد الاسترالي يشعر كذلك بالقلق إزاء احتمالات المناورة بشأن آليات متابعة تطبيق نتائج ديربان في المستقبل. واستراليا تدرك مدى أهمية بعض النتائج والتوصيات التي صيغت في إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومع هذا، فإنها تدافع بحزم عن موقفها الذي يتمثل في أن أي آلية من آليات المتابعة المتوخاة ينبغي لها أن تطابق تماماً تلك العناصر التوافقية، التي حظيت بالتأييد أثناء المؤتمر، وأنه لا يجوز لها أن تتعدى هذا الإطار، وهي تعلن عزمها على الامتناع عن التصويت.

١٩ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس،

جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونياي اليوغوسلافية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، عُمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون:

استراليا، جزر مارشال، كندا.

٢٠ - أُعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.34/Rev.1، بأغلبية ١٥٣ صوتا، مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

٢١ - **السيد نديايي** (السنغال): علّل صوته قبل إجراء التصويت، فقال إن وفده يرى أن من دواعي الأسف أن قراراً مناهضاً للعنصرية يلزم طرحه للتصويت من قِبَل مجتمع الدول.والوفد السنغالي قد قام، منذ البداية، ببذل كل جهده كيما يحصل مشروع القرار على توافق كبير في الآراء مع تضمنه، بصفة خاصة، الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتوافق الآراء هذا جدير بالبقاء، ومن الواجب أن يُمتَنَع عن إنشاء آليات للتنفيذ والمتابعة تبعث على الخلاف، ففي حالة إجراء التصويت على القرارات المتصلة بمتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإن هذا سيدفع عدداً من البلدان، التي لا تؤيد هذه القرارات، إلى عدم تطبيقها. وموضوع العنصرية لا يمكن توخيه من منطلق الانقسام بين الشمال والجنوب أو بين السود والبيض، دون أي منطلق آخر. وسياسات الاستبعاد ومظاهر التعصب والعزلة، التي تستند إلى لون الجلد أو بلد المنشأ أو الانتماء العرقي أو العقيدة الدينية، جديرة بالتنديد والمكافحة في كل مكان وفي إطار كافة الظروف، وذلك بنفس القدر من القوة. وهذه المكافحة تتسم ببالغ الأهمية في وقت تنشب فيه صراعات مسلحة ببعض أجزاء العالم، حيث تتأتى أو تتزايد هذه الصراعات بفعل التعصب العرقي أو الديني.

٢٢ - والوفد السنغالي، وهو عضو بمجموعة الـ٧٧، قد صوّت لصالح مشروع القرار في سياق الأمل في التماس

وإيجاد حلول وسط، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بالدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان، وكذلك بدورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين.

٢٣ - **الرئيس:** اقترح أن تحيط اللجنة علماً بالوثيقة المعنونة ''التنفيذ والمتابعة الشاملان للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب'' (A/57/443).

٢٤ - ولقد تقرر ذلك.

٢٥ - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة قد انتهت على هذا النحو من بحث البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/C.3/57/L.75)

٢٦ - **السيد دي بارّوس** (أمين اللجنة): قدم مشروع القرار A/C.3/57/L.75، وأشار بإيجاز إلى مضمونه، ثم أبلغ اللجنة أنه ينبغي إدخال التصويبات التالية على الوثيقة، وذلك في ضوء أعمال اللجنة: في الصفحة ٥، وعقب عبارة ''السنة الدولية للمتطوعين (٢٠٠٥)، يُضاف الرمز A/57/L.8؛ وفي الصفحة ١٢، وعقب عبارة ''منح جوائز في ميدان حقوق الإنسان''، يُستعاض عن ''(٢٠٠٣)'' بـ''(٢٠٠٧)''. وفي الصفحة ١٦، تُضاف الوثائق التالية تحت البند ٩: ''تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (القرار ١٠٤/٥٢ للجمعية العامة وA/C.3/57/L.69، الفقرة ١٣)''، و''تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين بأفريقيا (A/C.3/57/L.73، الفقرة ٣٥)'' و''مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن تعزيز قدرات المفوضية على تنفيذ ولايتها (A/C.3/57/L.78، الفقرة ٣)؛ وفي الصفحة ١٨، تُعدَّل الوثائق في ضوء الصيغة المنقحة للوثيقة A/C.3/57/L.34 التي اعتُمِد نصها منذ قليل؛ وفي الصفحة ١٩، وتحت البند ١٤ (ب)، تضاف ''مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الكامل للجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم (A/C.3/357، الصفحة ٦، الفقرة ١٥)''؛ وتحت البند ١٤ (ج)، وعقب التقرير الثاني، يُضاف ''التقارير المستكملة للممثل الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان (A/C.3/57/L.71، الفقرة ٢٥)''؛ وفي الصفحة ٢١، وتحت البند ١٤ (ج) أيضا، وفي إطار العنوان ''مسائل معروضة للنظر فيها دون طلب وثائق بشأنها سلفاً، يصبح رمز الوثيقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في السودان كما يلي: ''A/C.3/57/L.43/Rev.1، الفقرة ٧''؛ وفي النهاية، وفي الصفحة ٢٣، وتحت البند ٩، يضاف ''التقرير المتعلق بالتقدم المحرز فيما يتصل بتشجيع وضع نظام دولي إنساني جديد (A/C.3/57/L.74، الفقرة ٨)''.

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه يفترض أن اللجنة ترغب في إقرار مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الذي ورد في الوثيقة A/C.3/57/L.75، وذلك بالصيغة التي طُلبت شفويا.

٢٨ - ولقد تقرر ذلك.

٢٩ - اعتُمدت الوثيقة A/C.3/57/L.75، بصيغتها المعدلة شفويا، دون طرحها للتصويت.

٣٠ - **الرئيس:** اقترح على اللجنة أن تعتمد مشروع مقرر يتضمن الإحاطة علماً بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة A/57/3، وخاصة فصوله الأول والثالث والرابع والخامس (الفروع ألف وباء وجيم وطاء) والتاسع.

٣١ - اعتُمد مشروع المقرر.

٣٢ - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة قد انتهت على هذا النحو من النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال.

اختتام أعمال اللجنة الثالثة

٣٣ - **الرئيس:** وجّه الشكر للوفود إزاء تعاونها، وأعرب عن امتنانه لأعضاء المكتب وموظفي الأمانة العامة، ثم رحب بالجهود المبذولة من كل فرد من أجل تشجيع الحوار والشفافية. ومن منطلق إدراك أن ثمة صعوبة بالكثير من الأحيان في التوصل إلى توافق في الآراء، شدّد على أنه ينبغي مع هذا تحسين مراعاة الآجال المحددة، مع عدم تخصيص ساعات طوال للنظر في مشروع واحد من مشاريع القرارات، وأوضح في هذا الصدد أن تكلفة الجلسة الواحدة تبلغ ٤٤٠ ٢٣ دولاراً تقريباً.

٣٤ - **السيدة إليشا** (بنن): قالت إن وفدها يشعر بالاستياء إزاء القيام مرة أخرى بطرح بعض القرارات للتصويت، ولا سيما تلك القرارات المتصلة بالعولمة أو بالحق في التنمية أو بالحق في الغذاء. والعولمة تؤدي إلى آثار إيجابية وسلبية، ومن الواجب على مجتمع البلدان النامية أن يضطلع بالتحدّي اللازم وأن يتوصّل إلى إقناع شركائه في التنمية بأن الفقر ليس قدراً محتوماً، ولكنه ظاهرة هيكلية تتصل بالظروف الاقتصادية التي تكتنف العالم في الوقت الراهن. وبنن تنوي القيام بذلك في وقت قريب.

٣٥ - وبعد تبادل لبعض عبارات المجاملة، بمشاركة **السيدة مريم** (إثيوبيا) باسم المجموعة الإفريقية من خبراء اللجنة الثالثة، و**السيد هاهن** (الدانمرك) باسم الاتحاد الأوروبي، و**السيد زيدان** (لبنان) باسم المجموعة العربية، و**السيدة مولاروني** (سان مارينو) باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، و**السيد لورين** (كندا) باسم مجموعة اليابان والولايات المتحدة، وكندا، ونيوزيلندا، و**السيد أغوزي - دوران** (فنزويلا) باسم مجموعة الـ٧٧، و**السيدة أيوسو** (الأرجنتين) باسم وفود أمريكا اللاتينية، و**السيد سيناغا** (إندونيسيا) باسم المجموعة الآسيوية، و**السيد فرانسيس** (جامايكا) باسم الجماعة الكاريبية، و**السيدة ليومبان توبنغ - كلين** (سورينام) و**السيدة قدري** (ألبانيا) باسم مجموعة دول أوروبا الغربية، أعلن الرئيس انتهاء أعمال اللجنة الثالثة في الدورة السابعة والخمسين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥